

«الاستثمارات الوطنية»:

قطاع الخدمات يقود

تداولات البورصة ◀ 05



السقاف: «الأرجان»

تسعى للدخول

إلى 5 أسواق جديدة ◀ 04



الركود الاقتصادي الأميركي

يهدد الطفرة النفطية

في العالم ◀ 07

النهار الاقتصادي

الولايات المتحدة ترفض التدخلات «القدرة» وتوافق على الخيار الصعب

حشاد لـ «النهار»: تراجع الدولار.. خطة أميركية لعلاج الاقتصاد المتهالك

حوازه أسامة مقلد |

تراجع الدولار الأميركي أمام العملات الرئيسية في الأسواق العالمية بشكل لم يسبق له مثيل خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وكان الجانب الأكبر من هذا التراجع في صالح «اليورو» الأوروبي الذي تجاوز حاجز 4.دولار في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ العملات. وأسباب هذه التراجعات التي اعتبرها البعض مؤشرا على فقدان الثقة في الاقتصاد الأميركي تعالت الأصوات مطالبة بفك الارتباط بين العملات الخليجية والدولار، والعمل بنظام سلة العملات تحسبا لأية هزات يتعرض لها الاقتصاد الأميركي مستقبلا، وقد تعصف بالعملات الخليجية الإشكالية بجمع أبعادها عرضاها على الدكتور «نبيل حشاد» رئيس المركز العربي للدراسات المالية والمصرفية، الخبير السابق بصندوق النقد الدولي، وكان لـ «النهار» معه الحوار التالي:

سوق البترول لها ظروف خاصة جداً ولا تتأثر إطلاقا بارتفاع أو انخفاض سعر الدولار

فك الارتباط بين الدولار والعملات الخليجية مخاطرة غير محسوبة

من المكانة التي تحظى بها العملة الأميركية على مستوى العالم إلا أن هذا لا يقق حائلا دون أن تنخفض بين الحين والآخر، وعند تحليل العوامل التي أدت إلى تراجع الدولار خلال الفترة الماضية نجد أن هناك أسبابا اقتصادية إلى جانب بعض العوامل السياسة الأخرى التي لعبت الدور الأكبر في تراجع العملة الأميركية مقابل العملات الرئيسية، فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأميركية تواجه العديد من المشاكل على الساحة السياسية، خاصة فيما يتعلق بالمفئدين العراقي والإيراني. وبالنسبة للواقع الاقتصادي فإنه يشير إلى أن أميركا تعاني منذ فترة طويلة من مشكلة التمويل العقاري والقروض الائتمانية التي تسببت في أزمة عنيفة ألقت بظلالها على سوق المال الأميركي، ما أدى إلى اهتزاز ثقة المستهلكين

في واحد من أكبر الاقتصاديات على مستوى العالم، وكما يقال في الفكر الاقتصادي» إذا غلست بورصة «وول ستريت» في نيويورك فإن باقي البورصات على المستوى الدولي تصاب بالبرد»، وتلك المقولة تعكس إلى أي مدى يؤثر الاقتصاد الأميركي في أسواق العالم. وفي محاولة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لوقف الانهيارات التي منبت بها البورصات الكبرى، وتنشيط سوق المال العقاري، فقد أصدر قرارا بتخفيض أسعار الفائدة على الإقتراض، وذلك في محاولة لفك حالة الانكماش التي أصابت مؤسسات التمويل خلال الفترة القليلة الماضية، وهو ما أدى إلى مزيد من تراجع أسعار الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، خاصة اليورو الأوروبي.

التدخل القذر

● ما موقف الدول الاقتصادية الكبرى من تراجع العملة الأميركية إلى أدنى مستوياتها على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، وهل هناك تدخلات من جانبها ساعدت في هذا التراجع؟

● على خلفية الدور الحيوي الذي يلعبه الدولار الأميركي في الاقتصاد الدولي فإن الدول الصناعية الكبرى تتدخل لوقف أية أزمات تعاني منها العملة الأمريكية، تحسبا لوقوع خلل في نظام النقد العالمي، حيث يتم عقد اجتماع لوزراء المالية ومchaftي البنوك المركزية في تلك الدول لبحث كيفية التدخل وعلاج الخلل الذي أصاب النظام النقدي لأي من هذه الدول، وهو ما يعرف بالتدخل القذر!

● إذا كان الهدف من هذا هو علاج الخلل في النظام النقدي العالمي فلماذا يوصف بالتذر؟

● لأن هذا يتعارض مع قواعد السوق الحر، التي تقضي بتفعيل قوى العرض والطلب في السوق، بعيدا عن أية تدخلات قسرية.

طلب وهمي على الدولار

● ماذا عن طبيعة هذه التدخلات؟

● في حال استمرار التراجع كما هي الحال بالنسبة للدولار الأميركي حاليا فإن محافظي البنوك المركزية وواضعي السياسات النقدية في الدول الكبرى يتفقون فيما بينهم على شراء كميات من الدولارات أو السندات لخلق نوع من الطلب الوهمي المتزايد على تلك العملة لوقف عمليات التراجع، ومعاودتها لارتفاع من جديد، في المقابل نجد أن هناك زيادة في المعروض النقدي من العملات الأخرى، ومن ثم انخفاض قيمتها مقابل الدولار، وتجدد الإشارة إلى أن هذه التدخلات تتم تحت إشراف البنك الفيدرالي الأميركي.

● إذا كان الأمر كذلك فلماذا يتراجع الدولار منذ فترة، ولماذا يعجز البنك الفيدرالي الأميركي عن مواجهة هذا الأمر الذي أضر بالعديد من الاقتصادات الأميركية بما فيها الاقتصاد الأميركي ذاته، وهل هناك دور للاتحاد الأوروبي في هذا التراجع، خاصة وأن اليورو يواصل صعوده مقابل العملة الأميركية؟

● عدم التدخل من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي يؤكد على أن واضي السياسات النقدية يدعمون قوى العرض والطلب، بغرض منح مزيد من الثقة في الاقتصاد الأميركي، بغض النظر عما تعاني منه بقية الدول، خاصة الاتحاد الأوروبي.

بداية هادئة لحركة العقار في 2008

انخفاض تداولات العقار إلى 133 عقاراً بقيمة 47.7 مليون دينار

بانخفاض عقار عن الأسبوع الذي سبق في حين لم يشهد عقار المخازن او الصناعي اي تحرك لهذا الأسبوع.

تداولات العقود المسجلة

أوضحت الإحصائية ان محافظة حولي احتلت المركز الأول في التداولات للعقود المسجلة بتداول 29 عقاراً منها 22 خاصاً و6 استثنائية وعقار تجاري يليها محافظة الفروانية بتداول 18 عقاراً منها 13 عقاراً خاصاً و5 عقارات استثمارية ثم محافظة الأحمدى بتداول 16 عقاراً منها 12 عقاراً خاصاً و4 عقارات استثماري وبعدهما جاءت محافظة مبارك الكبير بتداول 13 عقاراً خاصاً وفي المركز الخامس جاءت محافظة العاصمة بتداول 8 عقارات

وآخرها محافظة الجهراء بتداولات بلغت 3 عقارات خاصة. وقد استحوذت محافظة حولي على المركز الأول في تداولات الخاص بـ 22 عقاراً كما احتلت المركز الأول في تداولات الاستثماري بتداول 6 عقارات استثمارية.

بيع بنائية في السالمية بـ 1.9 مليون دينار

أوضحت الإحصائية الأسبوعية ان أعلى صفقة تم تداولها في عقود التسجيل كانت في القطاع التجاري لبنائية في السالمية على مساحة 771 متراً مربعاً تم بيعها بـ 1.925 مليون دينار أما أعلى صفقة في الخاص فكانت لبنت خاص في الشويخ بمساحة الف متر بـ 1.5 مليون دينار تليها صفقة في الشرق لبنت خاص مساحته 377.5 متراً بمليون دينار في حين كانت

المهبولة الأعلى في الوكالات

أشارت الإحصائية إلى ان أعلى صفقة في الوكالات كان لبنائية 400م استثماري في المهبولة بـ 950 ألف دينار .

● هل تصد أن تراجع الدولار الأميركي أمام اليورو الأوروبي في صالح الاقتصاد الأميركي؟

● بكل تأكيد!!

● كيف، وأن تراجع عملة أية دولة يعني فقدان الثقة باقتصادها؟

● يجب أن نشير إلى أن الاقتصاد الأميركي محمل بأعباء ضخمة بسبب تراجع الميزان التجاري مع الدول الأخرى، خاصة دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن زيادة معدلات البطالة، وارتفاع عجز الموازنة بسبب زيادة معدلات الإنفاق على الحرب العراقية، ومن هنا فقد وجدت الإدارة الأميركية البحث عن وسائل غير تقليدية للتخفيف من وطأة كل هذه الأزمات، وكان الاختيار الصعب بالاتفاق على خفض قيمة الدولار أمام العمل الرئيسية.

● وهل هذا الاتجاه سيؤدي إلى علاج هذه المشاكل؟

● بالتأكيد.. لأن انخفاض قيمة الدولار سيؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الأميركية أمام نظيرتها الأوروبية والأسبوية، ومن ثم ستنتم زيادة الطلب عليها في الأسواق العالمية، فضلاً عن عزوف المستهلكين الأميركيين عن شراء السلع المنافسة لمنتجاتهم وتقليل الوارد منها، وكل ذلك يصب في صالح الاقتصاد الأميركي بشكل عام.

أسعار البترول تواصل ارتفاعها

● برأيك هل هناك علاقة بين انخفاض قيمة الدولار وارتفاع أسعار البترول؟

● لا يمكن الربط بين هذا وذلك لأن سوق البترول لها ظروف خاصة جدا، ولا تتأثر إطلاقا بارتفاع أو انخفاض سعر الدولار، وهنا نشير إلى أن سعر النفط في فترات سابقة كان قد وصل إلى مادنون الستين دولاراً، هذا في الوقت الذي كان يواصل فيه الدولار صعوده، ويمكن القول أن سوق البترول يتأثر بعوامل أخرى مثل التغيرات السياسية في مناطق الإنتاج، إلى جانب الشائعات التي تلعب الدور الأكبر في تحديد الأسعار، وإذا نظرنا إلى الأوضاع الحالية سنجد أن هناك حالة من عدم اليقين بالنسبة للملف العراقي إلى جانب القلق من الأزمة النووية الإيرانية، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول على النحو المشار إليه. وتأكيداً لما نقول نشير إلى أن صندوق النقد الدولي أصدر تقريراً في يوليو الماضي تحت عنوان» تنبؤات خاصة بأسعار النفط» توقع فيه أنه ازدياد أسرع النفط عن حاجز الستين دولاراً إلا أنه في سبتمبر الماضي، وعلى ضوء التصعيد الإيراني - الأميركي، وزيادة حدة التوتر في العراق فأصبح صندوق النقد الدولي يتعدّل توقعاته وأكد أن أسعار البترول سوف تخترق حاجز السبعين دولاراً، وهو ما تحقق بالفعل، حيث ارتفعت الأسعار لتصل إلى المئة دولار.

● إذا كانت أسعار البترول مقومة بالدولار كيف لا تتأثر بالتراجعات التي شهدها العملة الأميركية خلال الفترة الماضية؟

●أسواق العملات لا تتأثر بالعوامل السياسية والتوترات بالدرجة نفسها التي تتأثر بها أسواق النفط، لأنه كما قلنا هذه السوق لها طبيعتها الخاصة.

الدولار محور الارتكاز

● ماذا عن ارتباط العملات الخليجية بالدولار، وهل تتفق مع الآراء المطالبة بفك هذا الارتباط؟

أسعار الذهب تضع

المستثمرين بين حلم الثراء

وكابوس الإفلاس ◀ 08



نبيل حشاد

التضخم المستورد

● ماذا عن اثر انخفاض سعر الدولار على العملات الخليجية، خاصة وأن معظمها مرتبط رسمياً بالعملة الأميركية؟

● عند مقارنة العملات الخليجية باليورو نجد أن قيمتها أخذت اتجاه الدوران نفسه - الانخفاض - وتلك مشكلة حقيقية بالنسبة للمستهلك الخليجي، حيث إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول الخليجية، ومن ثم فإن ارتفاع اليورو أمام الدولار أدى إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد، ولواجهة هذه المشكلة على الدول الخليجية أن تعمل على أن تحل الواردات الأميركية محل واردتها الأوروبية لاستفادة بفارق سعر الصرف بين اليورو والدولار.

● برأيك هل فك الارتباط بالدولار في صالح الدول الخليجية؟

● لا أعتقد ذلك إلا الأقل في الوقت الذي تتطلع فيه الدول الخليجية لإصدار عملة موحدة فيعم 2010، حيث إن ذلك يتطلب نظام صرف ثابت يصعب تحقيقه في حالة سلة العملات، على عكس تقويم سعر الصرف وعملة واحدة - الدولار -، فضلاً عن أن الدول الخليجية تعتمد اقتصاداتها بشكل أساسي على البترول الغنوم بالدولار، وعند إعداد موازنتها يتم احتساب الموارد على أساس المعادلات المحققة من واردات النفط، ومن هنا فإن فك الارتباط من الدولار الأميركي سيكون أمراً بالغ الخطورة على اقتصادات الدول الخليجية، وسيحول دون الوصول إلى عملة موحدة.

919.8 دولاراً لأونصة الذهب



ارتفعت اسعارالذهب والبلاتين الى مستويات قياسية اسس الجمعة بفضل الاقبال على الشراء

لضعف الدولارا وبعثاً عن ملاذ أمن للاستثمارات ومخاوف بشأن كفاية الامدادات، وسجل الذهب في المعاملات الفورية اعلى مستوى على الإطلاق عند 919.80 دولاراً للأونصة «أونصة» بالمقارنة مع 907.00 -907.70 دولاراً في اواخر

المعاملات في نيويورك امس الأول.

وارتفع البلاتين إلى 1640 دولاراً للأونصة مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق ويبلغ سعره في عروض الشراء والبيع 1640-1645 دولاراً للأونصة بالمقارنة مع 1606-1611 دولاراً في نيويورك.

أكبر ارتفاع لأسهم طوكيو منذ 2002

قفز المؤشر نيكبي القياسي أكثر من اربعة في المئة في نهاية المعاملات في بورصة طوكيو للأوراق المالية امس الجمعة ليسجل أكبر زيادة في يوم واحد منذ مارس عام 2002. وجاء الانتعاش وسط مشاعر ارتياح بشأن خطة اميركية لإعفاءات ضريبية بهدف حفز الاقتصاد الأميركي ما أدى الى اقبال على الشراء لتغطية مراكز مدينة، وفتحت سهم مجموعة ميزوهو المالية القابضة ثاني أكثر بنوك اليابان نمو في 11 في المئة لتسجل أكبر مكاسب في يوم واحد منذ سبتمبر عام 2003، وارتفعت اسهم بنوك أخرى أيضاً، وصعدت اسهم شركات التصدير بفضل ضعف الين الياباني.

81 في المئة زيادة في أرباح مايكروسوفت

أعلنت شركة مايكروسوفت الأميركية أكبر منتج لبرمجيات الكمبيوتر في العالم زيادة أرباحها خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي بنسبة 81 في المئة إلى 4.7 بلايين دولار. أرجعت مايكروسوفت هذه الزيادة الكبيرة في الأرباح إلى المبيعات القوية لنظام التشغيل ويندوز. وكانت نتائج العام الماضي قد تضمنت استبعاد أكثر من بليون دولار من الأرباح بسبب تأخير طرح نظام التشغيل الجديد ويندوز فيستا، وذكرت الشركة أنها باعت حتى الآن أكثر من 100 مليون نسخة من نظام التشغيل ويندوز فيستا ما أدى إلى زيادة الإيرادات الشركة بنسبة 30 في المئة إلى 16.37 بليون دولار. وتتوقع مايكروسوفت زيادة إيراداتها خلال العام المالي الحالي الذي ينتهي في 30 يونيو المقبل لتتراوح بين 59.9 و60.5 بليون دولار في حين كانت التوقعات السابقة تتراوح بين 58.8 و59.7 بليون دولار. أما الأرباح المتوقعة فتتراوح بين 1.85 و1.88 دولار للسهم الواحد في حين كانت التوقعات السابقة تتراوح بين 1.78 و1.81 دولار للسهم الواحد. وقال كريس ليدل المدير المالي لمايكروسوفت: «الإيرادات الجديدة خلال هذا الربع من العام تجاوزت الرقم القياسي السابق لنا بليون دولار»، وأضاف: «نحن سعداء بشدة بهذه القوة واسعة النطاق في أداء عملياتنا، فخلال النصف الأول من العام المالي الحالي حققت كل قطاعنا توقعاتنا أو تجاوزتها».

